لان الاهتمام به الخ لا يخفى حسن عقد الوجه الاترى ان اعتبار الترشيح وتسميه الاطلاق والتجريد انما يكون
بعد تمام الاستعارة فلا سبيل دون الاهتمام بما ذكره اى فى العنوان فلذا لم يذكر الترشيح كما سيجئ دون الاهتمام
بما ذكره اى فى العنوان فلذا لم يذكر الترشيح فيه وجعله داخلا الى اخره اشارة تزييف جواب معدد
كانه قال لا يقال انما ترك الترشيح منا مع انه مذكور فى العقد الثالث مع القرائن لانه جعله داخلا فى
تحقيق اقسام الاستعارة المكنية لانه اى الترشيح انما ذكر فى الفريدة الخامسة من العقد الثالث لتحقيق
قسمها الذى هو الاستعارة المرشحة فيكون ذكره هناك وسيلة الى تحقيق الاستعارة المرشحة فلا يناسب
ان يذكر هنا مع القرائن لانه مقصود بالتبع والمقصود بالتبع لا يعد من الاشياء المحصور فيها الكتاب
لانا نقول يا باه اى ذلك لجعل ذكر القرائن يعنى ذلك الجواب منقوض بذكر القرائن لان ذلك الجواب
كما يقتضى عدم ذكر الترشيح يقتضى عدم ذكر القرائن اما اولا فلان البحث عن القرائن من جملة تحقيق
الاستعارة المكنية اذ لا يتم ولا يتحقق استعارة المكنية الا بقرينتها واما ثانيا فلان البحث عنها لتحقيق
اقسامها اى اقسام الاستعارة المكنية التى هى المطلقة والمرشحة والمجردة لانه اذا توقف تحقيق
الاستعارة على القرينة فبالطريق الاولى تتوقف تحقيق اقسامها وافرادها عليها فيقتضى ذلك الجواب
ان لا يذكر القرائن هنا لهذين الوجهين مع انها قد ذكرت فيكون ذلك الجواب مزيفا وفى الاباء المذكور
بحث لان ذكر القرينة ليس لمجرد انها قرينة بل العمدة فى ذكرها وتحقيقها انها استعارة تخييلية و
معنى من معانى الاستعارات بخلاف الترشيح فانه ذكر بعد تمام الاستعارة لتحقق قسمها الذى هو
المرشحة وايضا الجواب المذكور مصحح لترك الترشيح لا موجب فلا ينقض بالقرائن ولا يخفى وجه
حسن نظم الفرايد فى العقود العقد بكسر العين القلادة ووجه الحسن انه شبه مباحث كتابه
بالعقود فى ان كلا منها مشتمل على النفايس ثم استعير اسم المشبه به للمشبه استعارة مصرحة
وذكر الفرايد الخ هى من ملايمات المستعار منه ترشيحا لها واثبت النظم الذى هو من ملايمات

الفرايد لها ترشيحا على ترشيح لان المقصود فى الرسالة (نسخة بالتبع) ان يكون التفصيل على طبق الاجمال وما سواها
كالمجاز المرسل والمذكور بالتبع (نسخة بالتبع) لا يلاحظ فى العنوان اوضح وجه الاوضحية كون التفصيل مطابقا
لاجمال لان المذكور فى اجمال السابق انما هو الاقسام ومما يجب التنبيه عليه ان المراد بالنوع النوع
اللغوى دون المنطقى اذ لا يجوز ارادته ههنا والا لوجب ان يكون المجاز فى قوله الاصطلاحى
انواع المجاز جنسا لها لا عرضا عاما وان يكون تمييز بعضها عن البعض بالفصول لا بالخواص و
التمييز بين الذاتيات والعرضيات اصعب من خرط القتاد فتعين اللغوى الذى لا يقتضى
شيئا من ذلك وايضا قوله ليلا يتبادر الوهم الى الاقسام الاولية يدل على ان المراد به النوع
اللغوى لان جعل اقسام الاقسام اقساما جايز فى الجملة فلا يجوز جعل الاقسام الانواع المنطقية
الحقيقية انواعا لان اقسام تلك الانواع اصناف لداعى ذكر الكلمة وللاشارة الى تقسيم اخر
لمطلق المجاز وهو التقسيم الى المفرد والمركب بل الاوجه الاوضح هذا والاضافة فى داعى ذكر الكلمة
بيانية فى تعريفهم ذكر هنا فى تعريفهم لا يقتضى تقييد المص المعرف ههنا بالافراد بل يقتضى احد
الامرين اما التقييد المذكور او التبديل الكلمة بالفظ ويمكن ان يدفع بالعناية الى التمثيل اقتصر عليه
ولم يذكر قسميه لانه كفى داعيا له الى العرف المذكور كما هو المقتضى ظاهر كلامهم فيه اباء الى
احتمال كون المقسم اعم من المعرف وح يحمل الكلمة على ظاهرها واقول هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال
الذى ادعى الشارح ظهوره بقرينة انهم ذكروا الكلمة فى التعريف ووضع المظهر موضع المضمر
عند التقسيم لان وضع المظهر موضع المضمر يقتضى نكتة والمناسب ههنا ان يكون تلك النكتة
مغايرة لان المعرف وقع كون اتحاد المقسم والمعرف ظاهر كلامهم بحث لان صرف المقسم
بالقرينتين المذكورتين الى الاعم من المعرف اهون من صرف الكلمة فى التعريف الى الاعم الغير
المتبادر بقرينة التقسيم الى التمثيل لحفظ التعريف علة لكون ذكر الكلمة فى تعريفهم داعيا

Copyright © King Saud University